من فقهائنا

محمّد بن أبي عمير الأزدي

□ *الشيخ صفاء الدين الخزرجي*

مرّت حركة الفقه والاجتهاد منذ أن انطلقت في عصر النص بمراحل من النمو الطبيعي والتدريجي حتى آلت إلى ما عليه اليوم من ازدهار علمي ونضج ملحوظ في المنهجية والمضمون.

وقد ساهمت في تأسيس وبناء كل مرحلة من مراحل سير الفقه طبقة من الفقهاء، وكان لمرحلة الانطلاقة دور تأسيسي من حيث تكوين المادّة الأولى لصناعة الفقه؛ فقد جهد السابقون من أصحاب الأئمة عليهم السلام أنفسهم في ضبط وتكميل هذه المادة ونقلها إلى الجيل اللاحق بأمانة ودقة. ولم يكن يتلخص دورهم في الضبط والتدوين والتكميل فحسب، بل امتد للنظر في مفاد الأحاديث ومضامينها وترجيح بعضها على بعض، وإبداء الفتوى والرأي على ضوئها، فكان دور الفقاهة ملحوظاً في مجمل مجهودهم العلمي والفقهي.

وقد كان الأئمة الطاهرون يشيدون بدور البعض من رموز مدرستهم في تدعيم حركة الفقه وتقوية ركائزه، وفي حفظ الأحكام ونشرها، وكانوا

يأمرون بعضهم بالتصدي للفتيا في بعض المراكز العلمية، فيما كان لبعض هذه الرموز والشخصيات ثقل علمي معترف به في الأوساط العلمية عند المسلمين كافة كما نلاحظ ذلك في أمثال محمّد بن مسلم، وزرارة بن أعين، ويونس بن عبد الرحمان، وأبان بن تغلب، وغيرهم من كبار فقهاء أصحاب الأئمة عليهم السلام.

وهذه الكوكبة وإن عرفت بالحديث أيضاً باعتبار أنّه كان يمثل اللغة الرسمية لجميع العلوم والمجالات، كالتفسير والفقه والكلام والأخلاق وغير ذلك، إلّا أن هذا لا يلغي أن يكون لكل علم ومجال آنذاك منهجه وقواعده التي تتناسب ودرجة المقياس العلمي الذي كانت تعيشه تلك المرحلة، فالمفسّر مثلاً له طريقته الخاصّة وذوقه الخاص اللذان يميّزانه عن الفقيه مثلاً.

ولعلّنا يمكن أن نتلمّس الدور الفقهي لأصحاب الأئمة عليهم السلام بشكل عام كفقهاء لا محدّثين من خلال أمرين:

الأوّل: كل ما يدل على نشاطهم الفقهي كالآثار الفقهية التي تركوها، أو تخريج جماعة على أيديهم في الفقه، أو محاوراتهم ومناظراتهم الفقهية مع نظائرهم من فقهاء العامة أو الخاصة، أو آرائهم التي يتداولها الفقهاء ويعتنون بها.

الثاني: المؤشرات والدلائل العامة الدالة على فقاهتهم، مثل شهادات الأئمة عليهم السلام بحقهم، أو شهادات معاصريهم من الأصحاب أو الرجاليين، أو غير ذلك من الوقائع والشواهد الدالة على الأمر المذكور.

وهذا هو منهجنا الذي اتبعناه في الدراسات السابقة عن بعض الرموز والشخصيات من طبقة السابقين من أصحاب الأئمة عليهم السلام الذين اتسمت مرحلتهم بخصائص الفقه المأثور، وعُرِفوا بالفقهاء المحدّثين.

وقد يتفاوت تطبيق الأمرين المشار إليهما قوة وضعفاً من شخصية إلى

أُخرى، فقد تكون ثمّة شخصية كبيرة يقطع بفقاهتها من خلال المؤشرات والدلالات العامة ولكن يندر أو يكاد يعدم في أيدينا تراثها الفقهي بشكل ملموس، فلا نكاد نعلم منه إلّا اسمه، بل قد تضنّ مصادر ترجمته بذلك أيضاً. وشخصية هذه الدراسة وإن كان قد يطغى عليها البعد الحديثي، ولكن ثمّة ما يدلّ ويؤكد الدور الفقهي الذي اضطلعت به، كما سنلاحظ ذلك عند الحديث عن البعد الفقهي، وما قاله العلماء في حقه من شهادات.

جوانب من شخصيته:

هو الفقيه الجليل، والمحدّث الكبير أبو أحمد محمّد بن أبي عمير زياد بن عيسى الأزدي، البغدادي أصلاً ومقاماً، من موالي الأزد.

قد عاصر ثلاثة من أئمة أهل البيت عليهم السلام، هم: الإمام موسى بن جعفر عليه السلام، وابنه الإمام علي الرضا عليه السلام، وحفيده الإمام محمّد بن علي الجواد عليه السلام [1]، كما أنّه قد عاصر من خلفاء الدولة العباسية الرشيد وابنه المأمون.

كلمات المدح والإطراء فيه:

قد عرف العلماء لابن أبي عمير فضله ومنزلته، فشهدوا لشخصه بمعالي الصفات وكريم السجايا، من العلم والوثاقة والعبادة والجهاد وحسن السيرة.

وإليك شطراً من أقوالهم فيه:

- قال الحسن بن فضال: إنّه كان أفقه من يونس، وأصلح، وأفضل [2].
- وقال فيه النجاشي: جليل القدر، عظيم المنزلة فينا وعند المخالفين.. لقي أبا الحسن موسى عليه السلام، وسمع منه أحاديث، كنّاه في بعضها، فقال يا أبا أحمد [3].
- ووصفه الجاحظ بأنّه كان وجهاً من وجوه الرافضة [4]، وانّه كان واحد

زمانه في الأشياء كلّها وكان من أوثق الناس عند الخاصّة والعامّة، وأنسكهم نسكاً، وأورعهم وأعبدهم [٥].

▣ وعدّه الكشي من الذين أجمع أصحابنا على تصحيح ما يصح عنهم، وتصديقهم، وأقروا لهم بالفقه والعلم [٦].

▣ ووصفه الزراري بأنّه من الأجلّة، ومن أصحاب الاجماع [٧].

▣ وقال الشهيد: إنّ الأصحاب أجمعوا على قبول مراسيله [٨].

▣ وقال عنه السيّد ابن طاووس: الشيخ المتفق على علمه وورعه وصلاحه محمّد بن أبي عمير رضوان الله عليه [٩].

▣ وقال العلّامة المامقاني: محمّد بن أبي عمير.. الذي أجمع الأصحاب على تصحيح ما يصح عنه وعدّ مراسيله مسانيد [١٠].

▣ وقال صاحب مستدركات علم الحديث: ثقة جليل القدر، عظيم الشأن فينا وعند المخالفين [١١].

▣ ووصفه الحجة السيّد حسن الصدر بأنّه: أحد أعلام مشايخ الامامية [١٢].

▣ وقال في معجم المؤلفين: محمّد بن أبي عمير بن عيسى الأزدي، البغدادي، الشيعي، أبو أحمد، محدّث، فقيه، إمامي، من أهل بغداد [١٣].

صفاته وخصاله:

١ ـ عبادته وورعه:

لقد جسّدت شخصيّة محمّد بن أبي عمير قمّة الورع والنسك والعبادة، فكانت المثال الذي يحتذى به، حتى قال السيّد ابن طاووس في حقّه: الشيخ المتفق على علمه وورعه وصلاحه [١٤]، وقد كان هذا أمراً معروفاً وذائعاً في

زمانه، فقد حدّث الفضل بن شاذان، قال: دخلت على محمّد بن أبي عمير، وهو ساجد فأطال السجود، فلما رفع رأسه ذكر له الفضل طول سجوده، فقال: كيف لو رأيت جميل بن دراج؟ ثمّ حدّثه انّه دخل على جميل فوجده ساجداً فأطال السجود جداً فلما رفع رأسه قال محمّد بن أبي عمير: أطلت السجود، فقال: كيف لو رأيت معروف بن خربوذ[١٥]؟!

وقال الفضل أيضاً: دخلت العراق فرأيت واحداً يعاتب صاحبه ويقول له: أنت رجل عليك عيال وتحتاج أن تكتسب، وما آمن أن تذهب عيناك لطول سجودك، فلما أكثر عليه، قال أكثرت عليّ، ويحك لو ذهبت عين أحد في السجود لذهبت عين ابن أبي عمير، ما ظنك برجل سجد سجدة الشكر بعد صلاة الفجر فما يرفع رأسه إلّا عند زوال الشمس[١٦]. وقد تقدم أنّ الفضل عندما دخل مع شيخه على ابن أبي عمير ولم يكن الفضل يعرفه سأل استاذه هل هو ذاك الرجل الصالح العابد؟ مما يدل على انّ الصلاح والورع هي أبرز صفاته التي كان يعرف بها.

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

٢ ـ جهاده وصموده:

من المعروف أنّ الحقبة التي مرّت بها الشيعة في زمن الرشيد كانت تمثل أحلك الظروف وأشدّها، حيث ضيّق على القيادة المتمثّلة بالإمام موسى بن جعفر عليه السلام عندما أُودع السجن مراراً حتى آل الأمر إلى شهادته، وعلى القاعدة حيث المطاردات والسجون والتنكيل، كما تعرضت النخبة الصالحة من رجالات الشيعة ورموزهم إلى مثل ذلك، ومن بين من طالته اجراءات السلطة العباسية فقيهنا المترجم، حيث أُودع السجن بعد أن سُعي به وقد استمرت مدة سجنه على ما في بعض النصوص سبعة عشر عاماً[١٧] وفي بعض آخر أربعة أعوام[١٨]، ولعل ذلك في مرات عديدة.

وقد طُلب منه في السجن أن يعرّف أسماء عامة الشيعة في العراق،

وأصحاب الإمام الكاظم عليه السلام، فامتنع عن ذلك وذُكر أنّ السبب في سجنه كان للضغط عليه في تولي القضاء، وقد تكرر سجنه في أيّام المأمون حتى ولّاه قضاء بعض البلاد، وكان لمّا امتنع في المرة الأُولى من سجنه من قِبل هارون من الإدلاء بأسماء الشيعة والدلالة على موضعهم أو لامتناعه من تولي القضاء ـ كما هو السبب الآخر الذي ذكر، وإن كان الأوّل لعله الأرجح، وقد يكونا صحيحين معاً؛ لتكرر السجن في زمن هارون ـ قد تعرض للتعذيب، فجرد وعلّق بين القفازين وضرب مئة سوط أو مئة وعشرين خشبة، ولعله في مرّة أُخرى، وقد قام بضربه وتعذيبه على التشيع السندي بن شاهك بأمرٍ من هارون الرشيد.

قال الفضل بن شاذان: سمعت ابن أبي عمير يقول: لما ضربت فبلغ الضرب مئة سوط، أبلغ الضرب الألم إليَّ، فكدت أن أُسمّي، فسمعت نداء محمّد بن يونس بن عبد الرحمان، يقول: يا محمّد بن أبي عمير، اذكر موقفك بين يدي الله تعالى، فتقويت بقوله فصبرت، ولم أُخبر، والحمد لله، ثمّ انّه أدّى مئة وإحدى وعشرين ألف درهم حتى خُلي عنه وكان متموّلاً تقدّر ثروته بخمسمئة ألف درهم[١٩].

٣ ـ مواساته لإخوانه:

لقد تركت مضايقات السلطة العباسية أثراً سلبياً على حياة محمّد بن أبي عمير أدى إلى تدهور حالته المالية والمعاشية، والظاهر أنّ السلطة قد صادرت جميع ممتلكاته، فقد ذكر نصر بن الصباح أنّ محمّد بن أبي عمير أُخذ وحبس وأصابه من الجهد والضيق والضرب أمر عظيم وأُخذ كل شيءٍ كان له[٢٠].

وقد عبّر هو عمّا آل إليه أمره، فقد روى الشيخ الصدوق عن ابراهيم بن هاشم: أنّ محمّد بن أبي عمير كان رجلاً بزازاً، فذهب ماله وافتقر، وكان له على رجل عشرة آلاف درهم، فباع داراً له كان يسكنها بعشرة آلاف درهم،

وحمل المال إلى بابه، فخرج إليه فقال: ما هذا؟ قال: بعت داري التي أسكنها لأقضي ديني، فقال محمّد بن أبي عمير ﷺ: حدّثني ذريح المحاربي عن أبي عبد الله ﷺ: «لا يخرج الرجل من مسقط رأسه بالدين» إرفعها فلا حاجة لي فيها، والله إني محتاج في وقتي هذا إلى درهم، ولا يدخل ملكي منها درهم (٢١).

وفي الحكاية دلالات كبيرة تدلّ على إيثاره ومواساته والتزامه بتعاليم الشرع في أحلك الظروف وأصعبها.

مشايخه:

قد روى شيخنا المترجم عن جمهرة كبيرة من المشايخ والرواة، وقد عدّ منهم بعض الباحثين (٤١٥) شيخاً، وهي إحصائية ليست نهائية لأنّها اعتمدت ـ على ما صرح به الباحث المذكور ـ بعض المصادر الحديثية لا جميعها (٢٢).

وأمّا المشايخ الذين روى عنهم فإنّ فيهم من أدرك الامام السجاد والإمام الباقر ﷺ، وهم تسعة، منهم أبان بن تغلب وأبو حمزة، كما انّه روى عن (٥١) شخصاً من أصحاب الامام الباقر ﷺ غير أُولئك التسعة، وعن (٢٦٤) راوياً من أصحاب الامام الصادق ﷺ (٢٣).

ونذكر من أبرز مشايخه: ١ ـ أبان بن تغلب. ٢ ـ زرارة بن أعين. ٣ ـ حريز. ٤ ـ هشام بن سالم، وقد روى عنه كثيراً وتبلغ رواياته عنه (٢٢٥) (٢٤). ٥ ـ هشام بن الحكم. ٦ ـ يونس بن يعقوب. ٧ ـ معاوية بن عمّار. ٨ ـ حمّاد بن عثمان. ٩ ـ الحسين بن أبي العلاء. ١٠ ـ الحسن بن راشد، وحديثه عن الأخيرين كثير. وغير هؤلاء من أجلّاء الاصحاب كثيرون جداً (٢٥).

تلامذته:

وهم كوكبة كبيرة أيضاً ممن أخذ وروى عنه. وقد ورد في معجم رجال الحديث منهم أربعة وأربعين شخصاً. نشير إلى بعضهم، وهم:

١ ـ ابراهيم بن هاشم. ٢ ـ الحسين بن سعيد. ٣ ـ علي بن مهزيار. ٤ ـ محمّد بن خالد البرقي. ٥ ـ الفضل بن شاذان. وقد تتلمذ عليه نحو خمسين سنة [٢٦]. ٦ ـ علي بن الحكم، ويعتبر من أشهر تلامذته [٢٧]. ٧ ـ محمّد بن اسماعيل. ٨ ـ محمّد بن عيسى الأشعري. ٩ ـ يعقوب بن يزيد. ١٠ ـ أحمد بن محمّد بن عيسى [٢٨].

كتبه وآثاره:

وهي كثيرة وغزيرة، قد بلغت أربعاً وتسعين كتاباً، ولا ريب فإنّ في هذا العدد دلالة كبيرة على سعة علمه واطلاعه، سيّما وانّها قد شملت علوماً عديدة كالفقه، والحديث، والكلام، والتأريخ وغيرها، ومما يشهد لتضلّعه في العلوم وموسوعيته في المعارف والفنون كلام الجاحظ المعبر عن ذلك خير تعبير حيث قال: انّه كان واحد أهل زمانه في الأشياء كلّها. بيد أنّه لم يصل الينا شيء منها، وظاهر الشيخ الكليني [٢٩] النقل من بعض كتبه مباشرة، كما ذكر أبو غالب الزراري أنّه روى نوادر ابن أبي عمير وهي ستة أجزاء [٣٠].

والظاهر وصول بعض كتبه إلى السيّد ابن طاووس (المتوفى ٦٦٤ هـ) كما يفهم من نقله عنه في جمال الاسبوع [٣١] وقد روى عنه الشيخ في الفهرست كتبه بطريقين [٣٢].

المكانة العلمية والإجتماعية:

ولد فقيهنا المترجم ببغداد عاصمة الحضارة والعلم في العالم الاسلامي آنذاك، ومركز الدولة العباسية، وقد عاصر من خلفائها الرشيد وابنه المأمون.

وقد كان ابن أبي عمير يتمتع بوجاهة علمية واجتماعية مرموقة في مجتمعه البغدادي الذي كان يشهد حركة علمية وثقافية عنيفة وشاملة شاركت في صياغة معالمها مختلف التيارات. وصنوف الطبقات من الفقهاء والقضاة والمحدّثين والأُدباء وغيرهم.

وقد أعرب الجاحظ عن مكانة المترجم بقوله: «كان وجهاً من وجوه الرافضة» [٣٣]. كما وصفه الشيخ الطوسي بأنّه كان أوثق الناس عند الخاصّة والعامة [٣٤]. مما يدل على عظيم مقامه ومركزه الاجتماعي، ومما يعزّز ذلك معرفته الواسعة بالشيعة وأسمائهم وعلاقاته بشخصياتهم، وكان الهدف من حبسه، لكي يدل على مواضع الشيعة وعامّة أسمائهم في العراق.

هذا وقد كان إلى جانب مركزه الاجتماعي ثرياً ملياً، حتى انّه ـ كما أسلفنا ـ أدّى حين حبس من قِبل هارون مئة واحدى وعشرين ألفاً فخلّي عنه. وأمّا مكانته العلمية فقد كان واحد أهل زمانه في الأشياء كلها كما يصفه الجاحظ [٣٥]، وكانت داره موئلاً للعلماء ورجالات الفقه والحديث، فقد ذكر الفضل بن شاذان انّه أخذ شيخي يوماً بيدي وذهب بي إلى ابن أبي عمير فصعدنا إليه في غرفة، وحوله مشايخ يعظمونه ويبجّلونه، فقلت لأبي: من هذا؟ قال: هذا ابن أبي عمير، قلت الرجل الصالح العابد؟ قال: نعم [٣٦].

ومما يدل على مكانته ومقامه العلمي الشامخ طلب الرشيد وولده المأمون منه تولي القضاء [٣٧]، كما يدل على ذلك أيضاً انّ هشام بن سالم رضي أن يتكلّم ويناظر هشام بن الحكم في نحو خمسة عشر رجلاً من أصحاب الأئمة عليهم السلام فيما اختلفوا فيه من التوحيد والصفات عند محمّد بن أبي عمير، وهو اعتراف واضح منهما مع ما لهما من التقدم والتفرس في الكلام بشخصية ابن أبي عمير العلمية.

كما يدل على عظيم شأنه قبول مراسيله وسكون الأصحاب لها، وعدّ في

أصحاب الاجماع الذين يعرف وثاقة الراوي بروايتهم عنه. بل انّه يجبر ضعف الرواية برواية ابن أبي عمير لها (٣٨).

ومما يكشف بشكل جلي عن مقامه العلمي الشامخ كثرة مؤلفاته التي ناهزت المئة.

وقد ذكرت مصادر ترجمته من تراثه العلمي الكتب التالية:

الفقه: ١ ـ كتاب الصلاة. ٢ ـ كتاب مناسك الحج. ٣ ـ كتاب الصيام. ٤ ـ كتاب النكاح. ٥ ـ كتاب الطلاق. ٦ ـ كتاب الرضاع. ٧ ـ كتاب المتعة. ٨ ـ كتاب الحج. ٩ ـ كتاب فضائل الحج. ١٠ ـ كتاب يوم وليلة. ١١ ـ مسائله عن الرضا عليه السلام.

الكلام: ١٢ ـ كتاب التوحيد. ١٣ ـ كتاب الإستطاعة والأفعال والرد على أهل القدر والجبر. ١٤ ـ كتاب الإمامة. ١٥ ـ كتاب البداء. ١٦ ـ كتاب المعارف.

الحديث: ١٧ ـ النوادر، قال عنه ابن بطة انّه حسن كبير (٣٩)، وهذه النوادر كثيرة لأنّ الرواة لها كثيرون، فهي تختلف باختلافهم (٤٠). وقد حدّث بها عن ظهر قلب بعد فقد كتبه. قال أبو عمر الكشي: «وذهبت كتب ابن أبي عمير، فلم يخلص كتب أحاديثه فكان يحفظ أربعين جلداً فسمّاه نوادر؛ فلذلك يوجد أحاديث منقطعة الإسناد» (٤١). ١٨ ـ اختلاف الحديث.

البعد الفقهي:

ويمكن استيحاء معالم هذا البعد ـ بالرغم من ضئالة الدلالات والمؤشرات التي تمكّن الباحث من الخوض بتفصيل في هذا المجال ـ من خلال تراثه الفقهي الذي تركه، والذي لم يصلنا من أسمائه سوى عشرة عناوين من أصل مئة عنوان من مؤلفاته، ولا شك انّها أكثر من هذه العشرة ومما يعزز قوة فقاهته وتضلّعه في هذا المضمار شهادة أحد معاصريه ـ على ما نقله الكشي عنه ـ وهو

علي بن الحسن بن فضال حيث كان يرجحه في الفقاهة ويقدّمه على يونس[٤٢].

إلّا انّ الكشي الذي نقل هذا عن ابن فضال قد ذكر في أصحاب الاجماع وتسمية الفقهاء من أصحاب الامامين الكاظم والرضا عليهما السلام انّ أفقه هؤلاء الستة يونس[٤٣]، ويمكن أن يستشكل على كلام الكشي بالتهافت فيه، ولكن يمكن الاجابة بأحد توجيهين:

١ ـ انّ الظاهر انّ الأصل في كلام الكشي هو قوله: «وأفقه هؤلاء ابن أبي عمير ويونس» لأنّه نقل أوّلاً عن علي بن فضال انّ ابن أبي عمير أفقه من يونس. وقد ذكر هذا التوجيه المحقق التستري رحمه الله[٤٤].

٢ ـ انّه لا تعارض أصلاً في كلام الكشي؛ لأنّ ما نقله عن ابن فضال يعبّر عن رأيه الشخصي، وما ذكره الكشي أيضاً عبّر فيه عن رأيه، فالتعارض هنا نظير التعارض بين شهادة أهل الخبرة في تعيين الأفقه والأعلم. فلا إشكال على الكشي، وإن كان التعارض واقع في نفسه.

وقد تعرّض بعض الفقهاء لبعض آرائه في كتاب الخمس وتعيين موارده، كما في مورد المعادن والبحار.

قال المحقق النراقي في تحديد موارد الخمس: «العاشر: المعادن، وهي من الأنفال على الأظهر، وفاقاً لجماعة من أعيان القدماء، كالكليني والقمي والشيخين والقاضي.. وهو مذهب ابن أبي عمير للمرويين في تفسير القمي والعياشي، ورواية جابر المروية في الكافي: «خلق الله تعالى آدم، وأقطعه الدنيا قطيعة، فما كان لآدم فلرسول الله صلى الله عليه وآله، وما كان لرسول الله فهو للأئمة عليهم السلام من آل محمّد» ورواية محمّد بن ريّان: «إنّ الدنيا وما عليها لرسول الله صلى الله عليه وآله»[٤٥].

وقال أيضاً: «الحادي عشر: البحار، وهي على الأظهر من الأنفال، وفاقاً لصريح الكليني، وظاهر ابن أبي عمير...»[٤٦].

ويستند رأيه في هذين الموردين إلى رأيه بشكل عام في ملكية الإمام الواسعة المستفاد من ظواهر بعض الأخبار، فقد ذكر صاحب الجواهر بعد أن سرد الروايات الواردة في ذلك:

«عن السندي بن الربيع عن ابن أبي عمير حمل هذه الأخبار على ظاهرها لا باطنها، قال: انّه ـ أي ابن أبي عمير ـ لم يكن يعدل بهشام بن الحكم شيئاً، وكان لا يغب إتيانه ثمّ انقطع عنه وخالفه، وكان سبب ذلك انّ أبا مالك الحضرمي كان أحد رجال هشام وقع بينه وبين ابن أبي عمير ملاحاة في شيء من الامامة، قال ابن أبي عمير الدنيا كلها للامام على جهة الملك، وانّه أولى بها من الذين هي في أيديهم، وقال أبو مالك كذلك أملاك الناس لهم إلّا ما حكم الله به للامام من الفيء والخمس والمغنم، فذلك له، وذلك أيضاً قد بيّن الله للامام أين يضعه وكيف يصنع به، فتراضيا بهشام بن الحكم وصارا إليه فحكم هشام لأبي مالك على ابن أبي عمير، فغضب ابن أبي عمير وهجر هشاماً بعد ذلك، مع احتمال عدم إرادته أي ابن أبي عمير ما عساه ينساق إلى الذهن من المحكي من كلامه مما ينافي ضرورية الحكم المذكور وبداهته وإن ساعده ظاهر الأخبار السابقة المقطوع بعدم إرادته منها»[٤٧].

ولكن ومع كل ما ذكر عن مقامه الفقهي والعلمي الشامخ فانّه لا توجد صورة تفصيلية كما ألمحنا لذلك عن البعد الفقهي في شخصيّة ابن أبي عمير لفقدان جميع كتبه ومصنفاته وعدم وصول شيءٍ منها الينا، وعدم تعرض الفقهاء لآراءه وآثاره، وسنواصل البحث فيما يلي عن البعد الروائي والكلامي.

البعد الروائي:

ويعتبر هذا البعد من أهم الأبعاد في شخصيّة المترجم، وذلك من جهات عديدة:

١ ـ معاصرته لأربعة أو ثلاثة من أئمة أهل البيت عليهم السلام، وهم: الامام

الصادق (على خلاف في ذلك) والامام الكاظم، والامام الرضا، والامام الجواد عليهم السلام. وهذه خصوصية لها أهميتها الكبيرة حيث ترفد الراوي بأكبر عدد ممكن من الروايات.

٢ ـ كتبه ومصنفاته التي ناهزت المئة، وهي بلا شك ثروة روائية عظيمة.

٣ ـ كثرة مشايخه ومن حدّث عنه، ويربو عددهم في إحصائية غير نهائية على الأربعمئة شيخ ومحدّث [٤٨]. وقد وقع اسمه في (٦٤٥) رواية على ما في معجم رجال الحديث [٤٩].

ولا شك في أنّ الملحوظ في هذه الاحصائية هو المقدار الواصل من تلك الثروة العظيمة التي قد تبددت أيّام محنته وسجنه حيث قامت اخت ابن أبي عمير بدفنها فتلفت، وقيل انّها تركتها في غرفة فسال عليها المطر، فحدّث من حفظه، ومما كان قد سلف له في أيدي الناس، ولذا عرفت رواياته بالمراسيل، ولكن الاصحاب يسكنون إلى مراسيله [٥٠] لوثاقته وجلالته.

ومما يلاحظ في البعد الروائي عند ابن أبي عمير عدّة نقاط:

● **النقطة الأُولى**: انّه مقلّ في الرواية بشكل مباشر عن الأئمة الذين عاصرهم، فإنّ المتتبع لرواياته يجد انّه يروي بالواسطة كثيراً، وهذا ما يدل على عدد شيوخه وكثرتهم، وهذا بعكس بعض أصحاب الأئمة عليهم السلام كزرارة ومحمّد بن مسلم حيث انّ أكثر رواياتهم هي عنهم عليهم السلام بلا واسطة.

ومن هنا فقد كان رحمه الله مكثراً للرواية عن كتب الأصحاب وأُصولهم، وسنشير إلى نماذج منها. ولعل ذلك يرجع إلى وجوده في بغداد حيث قضى فيها الامام الكاظم عليه السلام شطراً كبيراً من عمره في السجون، مما لا يتيح الفرصة للقائه، هذا مضافاً إلى انّه عليه السلام كان يخضع في داره للرقابة من قبل السلطة، وكذا رموز شيعته، ولكنه مع ذلك قد روى عنه بضعة أحاديث، كما انّ امامة الامام الجواد عليه السلام قد تزامنت مع أيّام شيخوخته حيث يقدر عمره آنذاك في الثمانين.

وقد يكون من عوامل عدم روايته بالمباشرة هو قلّة أسفاره إلى المدينة المنورة وزيارته للأئمة عليهم السلام، حيث لم ينقل ذلك عنه في الأخبار ومصادر ترجمته.

ومن هنا فإنّ الملاحظ يجد ظاهرة الرواية عنده لأُصول الأصحاب وكتبهم، وقد كان هو الأصل في روايتها كما نجد ذلك في كتاب الفهرست للشيخ الطوسي حيث إنّه ذكر أكثر من خمسين كتاباً وأصلاً قد رواها ابن أبي عمير. ونحن نشير اليها.

● **النقطة الثانية**: إنّه لم يحدّث عن الجمهور بالرغم من اختلاطه ولقائه بهم بحكم بيئته ببغداد. وقد اقتصر في الرواية على ما ورد من طريق أهل البيت عليهم السلام. وقد أجاب رحمه الله عن ذلك عندما سأله والد الفضل بن شاذان فقال له: انك لقيت مشايخ العامّة فكيف لم تسمع منهم؟ فقال: قد سمعت منهم غير اني رأيت كثيراً من أصحابنا قد سمعوا علم العامّة، وعلم الخاصّة، فاختلط عليهم حتى كانوا يروون حديث العامّة عن الخاصة، وحديث الخاصّة عن العامة، فكرهت أن يختلط عليّ، فتركت ذلك، وأقبلت على هذا[٥١].

وأمّا الأُصول والكتب التي كان له دور في نقلها وروايتها إلى الطبقة التي تليه فقد أشار الشيخ الطوسي في الفهرست إلى بعضها بشكل متناثر بمناسبة التعريف بكتب الطائفة وتراثهم. ونحن نوردها لنلاحظ من خلالها الجهد العلمي الذي بذله ابن أبي عمير في هذا المجال والدور الذي نهض به.

١ ـ اسماعيل بن محمّد، له أصل.

٢ ـ اسحاق بن عمّار الساباطي، له أصل.

٣ ـ اسباط بن سالم، بياع الزطي، له أصل.

٤ ـ بشار بن يسار، له أصل.

٥ ـ جعفر الأزدي، له كتاب.

٦ ـ جميل بن دراج، له أصل.

٧ ـ الحسن بن موسى الحناط، له أصل.

٨ ـ الحسن العطار، له أصل.

٩ ـ الحسن بن صالح بن حي، له أصل.

١٠ ـ الحسن بن زياد العطار، له كتاب.

١١ ـ الحسين بن أبي العلا، له كتاب يُعدّ في الأُصول.

١٢ ـ الحسين بن نعيم الصحاف، له كتاب.

١٣ ـ الحسين بن عثمان، له كتاب.

١٤ ـ الحسين بن أحمد، له كتاب.

١٥ ـ الحسين بن أبي حمزة، له كتاب.

١٦ ـ الحسين الأحمسي، له كتاب.

١٧ ـ حميد بن المثنى العجلي، له أصل.

١٨ ـ حمّاد بن عثمان الناب، له كتاب.

١٩ ـ حفص بن البختري، له أصل.

٢٠ ـ حفص بن سالم، له أصل.

٢١ ـ الحكم بن أيمن، له أصل.

٢٢ ـ الحكم الأعمى، له أصل.

٢٣ ـ حريز بن عبد الله السجستاني. له كتب تُعدّ في الأُصول.

٢٤ ـ حبيب الخثعمي، له أصل.

٢٥ ـ خالد بن صبيح، له أصل.

٢٦ ـ خلاد بن خالد المقري، له كتاب.

٢٧ ـ خلاد السندي، له كتاب.

٢٨ ـ داود بن زربي، له أصل.

٢٩ ـ ذريح المحاربي، له أصل.

٣٠ ـ ربعي بن عبد الله بن الجارود، له أصل.

٣١ ـ ربيع الأصم، له أصل.

٣٢ ـ رفاعة بن موسى النخاس، له كتاب.

٣٣ ـ زيد النرسي، له كتاب.

٣٤ ـ زيد الزراد، له كتاب.

٣٥ ـ سعيد بن غزوان، له أصل.

٣٦ ـ سعيد بن مسلمة، له أصل.

٣٧ ـ سفيان بن صالح، له أصل.

٣٨ ـ شعيب بن أعين الحداد، له أصل.

٣٩ ـ شعيب بن يعقوب العقرقوفي، له أصل.

٤٠ ـ شهاب بن عبد ربه، له أصل.

٤١ ـ صالح بن رزين، له أصل.

٤٢ ـ علي بن أبي حمزة البطائني، له أصل.

٤٣ ـ علي بن الحسن الصيرفي، له كتاب.

٤٤ ـ علي بن عطية، له كتاب.

٤٥ ـ علي بن أحمد بن علي الخزاز، له كتاب.

٤٦ ـ عبد الله بن مسكان، له كتاب.

٤٧ ـ عبد الله بن يحيى الكاهلي، له كتاب.

٤٨ ـ عبد الرحمان بن الحجاج، له كتاب.

٤٩ ـ العلاء بن المقعد، له كتاب.

٥٠ ـ عمر بن أذينة، له كتاب.

٥١ ـ عمر بن عاصم، له كتاب.

٥٢ ـ عباد بن صهيب، له كتاب.

٥٣ ـ العيص بن القاسم، له كتاب.

٥٤ ـ كليب بن معاوية الأسدي، له كتاب.

٥٥ ـ محمّد بن قيس البجلي، له أصل.

٥٦ ـ محمّد بن حمران بن أعين، له كتاب.

٥٧ ـ محمّد بن أبي حمزة، له كتاب.

٥٨ ـ محمّد بن ميسر، له كتاب.

٥٩ ـ محمّد بن يحيى الخثعمي، له كتاب.

٦٠ ـ محمّد بن قيس، له كتاب

٦١ ـ محمّد بن مارد، له كتاب.

٦٢ ـ محمّد بن مبشر، له كتاب.

٦٣ ـ منصور بن حازم، له كتاب.

٦٤ ـ معاوية بن عمّار الدهني، له كتب.

٦٥ ـ معاوية بن وهب البجلي، له كتاب.

٦٦ ـ معاوية بن شريح، له كتاب.

٦٧ ـ مثنى بن الحضرمي، له كتاب.

٦٨ ـ مالك بن أنس، له كتاب.

٦٩ ـ هشام بن سالم، له أصل.

٧٠ ـ هشام بن الحكم، له أصل.

٧١ ـ يحيى اللحام، له كتاب.

٧٢ ـ يونس بن يعقوب، له كتاب.

٧٣ ـ أبو عبد الله الفراء، له كتاب.

٧٤ ـ أبو اسماعيل البصري، له كتاب.

٧٥ ـ أبو مالك الجهني، له كتاب.

٧٦ ـ أبو محمّد الفزاري، له كتاب.

٧٧ ـ أبو حنيفة، سائق الحاج، له كتاب.

٧٨ ـ أبو الصباح مولى آل سام، له كتاب.

هؤلاء هم الذين نصّ الشيخ الطوسي ﷺ في كتابه الفهرست على رواية ابن أبي عمير لأُصولهم وكتبهم بالمباشرة، وثمّة من روى عنه بواسطة واحدة لم نذكرهم خشية الاطالة، وقد ذكرهم الشيخ في طي ما فهرسه من تراث علمائنا. كما أنّ ثمّة من لم يرو عنه شيخنا المترجم ولم يورده شيخ الطائفة في الفهرست.

● **النقطة الثالثة**: هل انّ محمّد بن أبي عمير شخص واحد أو شخصان؟ وهنا رأيان:

الرأي الأوّل: انهما شخصان، معروف وغير معروف، وانّ المعروف منهما من أصحاب الكاظم والرضا ﷺ، وقد توفي في عصر الجواد ﷺ، والآخر غير المعروف من أصحاب الصادق ﷺ، وتوفي في عصر الامام الكاظم ﷺ، والأوّل يلقب بالبزاز، والثاني بياع السابري.

وقد ذهب إلى هذا الرأي المحقق الخوئي والمحقق التستري ﷺ [٥٢]، وهو الظاهر من الشيخ الطوسي [٥٣]، وهو ظاهر الكشي حيث ذكره في الطبقة الثالثة من أصحاب الاجماع [٥٤]، واستدل على ذلك [٥٥]:

▣ **أوّلاً** ـ بثلاث روايات:

١ ـ خبر حميد بن زياد... عن محمّد بن نعيم الصحاف قال: مات محمّد ابن أبي عمير بياع السابري، وأوصى اليّ وترك امرأة لم يترك وارثاً غيرها، فكتبت إلى العبد الصالح ﷺ، فكتب إلي: اعط المرأة الربع واحمل الباقي الينا [٥٦]، فإنّه لا خلاف في بقاء المعروف منهما بعد الامام الكاظم ﷺ، وقد تضمن هذا الخبر موته في حياته ﷺ.

٢ ـ بما رواه الكشي عن بنان بن محمّد بن عيسى عن ابن أبي عمير عن هشام بن سالم عن محمّد بن أبي عمير قال: دخلت على أبي عبد الله ﷺ،

فقال: كيف تركت زرارة؟ قال: تركته لا يصلي العصر حتى تغيب الشمس، قال: فأنت رسولي إليه فقل له: فليصل في مواقيت أصحابه [٥٧]، فإنّ فيه رواية المعروف بتوسط هشام بن سالم عن هذا.

٣ ـ خبر السيّد ابن طاووس في كتاب النجوم: محمّد بن اذينة عن ابن أبي عمير قال: كنت انظر في النجوم وأعرف الطالع فيدخلني من ذلك شيء فشكوت ذلك إلى أبي عبد الله عليه السلام ... الحديث [٥٨]. والمعروف إنّما يروي عن ابن اذينة، وهذا روى عنه ابن اذينة.

وقد نوقش في هذه الأدلّة بعدة مناقشات:

المناقشة الأُولى: انّه لا تنافي بين وصفي البزاز وبياع السابري في الرواية الأُولى في نفسهما؛ لأنّ السابري ثوب رقيق جيد (نسبة إلى سابور احد كور بلاد فارس) والبزاز هو بياع البز وهو الثياب من الكتان أو القطن.

وقد ذكر موصوفاً بالوصفين معاً في بعض نسخ رجال الشيخ هكذا: محمّد بن أبي عمير البزاز بياع السابري يروي عنه الحسن بن محمّد بن سماعة [٥٩].

ولكن ناقش المحقق التستري بأن الذي يروي عنه الحسن بن محمّد بن سماعة هو ابن عمير المعروف لا غير المعروف كما ذكره الشيخ في الرجال [٦٠].

المناقشة الثانية: انّ لقب العبد الصالح الوارد في الرواية الأُولى لم يرد في الأخبار تعيين المراد به وإنّما هو تسمية واصطلاح يراد به الامام الكاظم عليه السلام، ومن هنا فانّه يمكن انطباقه على غيره من الأئمة عليهم السلام فانهم جميعاً عباد الله الصالحين، فقد روى زرارة عن أبي جعفر عليه السلام: انّ أبي علي بن الحسين كان عبداً صالحاً [٦١]. فيمكن أن يراد به الامام الجواد عليه السلام حينئذ [٦٢].

وعليه يكون الحديث مردداً ومجملاً بين الامام الكاظم والامام الجواد عليهما السلام.

ولكن يمكن دفع هذه المناقشة بملاحظة ما يلي:

١ ـ انّ الظاهر هو أنّ لقب (العبد الصالح) أُطلق على الامام الكاظم عليه السلام في لسان الأخبار نظراً لظروفه السياسية الخاصّة، فكان هذا اللقب رمزاً يرمز به إلى الامام عليه السلام، وليس تشريفاً حتى يقال انّ جميع الأئمة عليهم السلام هم عباد صالحون بلا مزية للامام الكاظم عليه السلام، فاذاً الاطلاق المذكور إنّما هو لخصوص النكتة المشار اليها، فهو نظير كلمة (الرجل) التي يشار إليه عليه السلام أيضاً فيها، وهذه النكتة لم تكن منطبقة على زمان الامام الجواد عليه السلام، حيث كان الامام عليه السلام مظهراً لأمره ولم يكن مضيّقاً عليه من قبل السلطة، بل كان يمارس نشاطه العلمي علناً دون تقية.

٢ ـ انّه قد ورد في الرواية الأُولى انّ ابن أبي عمير قد توفي في زمن الامام الكاظم عليه السلام، ولم يكن له وارث إلّا امرئته فأوصى إلى محمّد بن نعيم الصحاف، مع انّ ابن أبي عمير المعروف كانت اخته موجودة بعد الامام الكاظم عليه السلام وهي التي قامت باخفاء كتبه أيّام سجن المأمون له[٦٣].

المناقشة الثالثة: ضعف الإسناد في هذه الروايات الثلاث، امّا الرواية الأُولى فبمحمد بن نعيم الصحاف، وامّا الثانية فبالوراق والقمي وبنان؛ لأنّهم لم يوثقوا وامّا الثالثة فلانها مرسلة ابن طاووس ولا حجية فيه[٦٤].

■ **ثانياً** ـ الترتيب الطبقي بين الرواة، بيان ذلك:

انّ الذين يروون عن ابن أبي عمير رواياته عن الصادق عليه السلام هم من طبقة متقدمة يحسبون من أصحاب الامامين الصادق أو الكاظم عليهما السلام، ولم يثبت وقوع أشخاص من طبقة أحمد بن محمّد بن عيسى وأمثاله في هذه المرتبة، وعليه فكيف اتفق انّ ابن أبي عمير كلما روى عن الامام الصادق بالواسطة كان

الراوي عنه شخص من المتأخرين، وكلما روى عنه عليه السلام بلا واسطة كان الراوي عنه من المتقدمين لو لم يكن ذلك نتيجة التعدد في شخصيّة محمّد بن أبي عمير؟

قال صاحب هذا الاستشهاد بعد البيان المذكور: وهذا الكلام يتوقف على ملاحظة الراوي عن ابن أبي عمير في الروايات الصحيحة السند التي ثبت فيها نقل ابن أبي عمير عن الصادق عليه السلام مباشرة وسائر الروايات الأُخرى[٦٥]. ثمّ استعرض طائفة من الروايات في ذلك وقال بعد الفراغ منها:

وهكذا يمكن القول في ضوء ما تقدم انّه كلما روى ابن أبي عمير عن الصادق عليه السلام كانت روايته تقترن مع رواية شخص عنه من المتقدمين في الطبقة ممن يحسب من أصحاب الصادق أو الكاظم عليهما السلام ولم يثبت الانفكاك بين هذين الأمرين.

وعلى العكس من ذلك روايات ابن أبي عمير التي لم ينقلها عن الصادق عليه السلام مباشرة فانها تقترن مع رواية شخص عنه من المتأخرين في الطبقة من أمثال ابراهيم بن هاشم وأحمد بن محمّد بن عيسى وأضرابهما فلو كان الشخص واحداً فكيف نفسّر الاقترانين؟ مع استبعاد كونهما صدفة بحساب الاحتمال فيتقوى احتمال التعدد.

ويقوى أيضاً احتمال التعدد استلزام الوحدة لطول عمر ابن أبي عمير وكونه قد ناهز التسعين مع انّه لم يشر إلى ذلك في ترجمته في كتب الرجال.

ثمّ قال بعد ذلك: ولكن الانصاف مع هذا انّ في النفس شيئاً من هذه المقويات الاحتمالية للتعدد فإنّ كون الوحدة مستلزمة للعمر المذكور ليس بمحذور لا لمجرد عدم موجب لاستبعاد هذا العمر في ابن أبي عمير المعروف لقيام قرائن على انّه عمّر بهذا المقدار. ثمّ مجرد عدم وجود مقويات معتدٍ بها

لاحتمال التعدد لا يكفي لاثبات الوحدة كما هو ظاهر، خصوصاً مع اشعار كلامي الشيخ والنجاشي ﷺ أو ظهوره في عدم إدراك ابن أبي عمير المعروف للإمام الصادق عليه السلام، أو عدم روايته عنه على الأقل. فاحتمال التعدد لا يوجد إذا دليل حاسم على نفيه، وإن كان البناء على الوحدة قريباً في النفس (٦٦).

الرأي الثاني: انهما شخص واحد، ولا تعدد في البين. وقد ذهب إلى هذا الرأي المحقق الأردبيلي (٦٧)، والعلّامة المامقاني (٦٨).

قال المحقق الأردبيلي بعد نقله رواية محمّد بن نعيم الصحاف: «أقول: هذا الخبر دل على انّ ابن أبي عمير مات في حياة العبد الصالح، والشيخ ﷺ ذكره في أصحاب الرضا عليه السلام، والنجاشي والشيخ في الفهرست ذكراه من رواة الرضا والجواد عليهما السلام، وزمان موته أيضاً يأبى عمّا ذكر في هذا الخبر، الظاهر انّ في الخبر اشتباهاً أو يطلق العبد الصالح على الجواد عليه السلام» (٦٩).

وقطع العلّامة المامقاني بأنّ «تعدد محمّد بن أبي عمير خال عن البرهان» (٧٠).

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

وقد تقدمت المناقشة من قبل أصحاب هذا القول في أدلّة الرأي الأوّل والرد على بعض ما ناقشوا به.

● **النقطة الرابعة**: هل انّ محمّد بن أبي عمير أدرك الامام الصادق عليه السلام أم لا؟ ويتحدد الجواب عن هذا السؤال على ضوء البحث السابق، فإن كان الصحيح في النقطة السابقة التعدد وان من يروي عن الامام الصادق عليه السلام هو محمّد بن عمير غير المعروف، فالظاهر انّ المعروف لم يدرك زمن الامام الصادق عليه السلام، وإن كان الصحيح اتحاده فيكون قد أدرك زمانه عليه السلام وروى عنه.

● **النقطة الخامسة**: مما لا شك فيه انّ محمّد بن أبي عمير قد أدرك عصر الامام الكاظم عليه السلام، ولكن وقع الكلام في انّه قد روى عنه أم لا؟ وقد ذهب إلى

اثبات روايته عنه النجاشي، حيث ذكر انّه لقى أبا الحسن موسى عليه السلام وسمع منه أحاديث كنّاه في بعضها فقال: يا أبا أحمد. وذهب الشيخ الطوسي رحمه الله إلى انّه أدركه ولم يرو عنه، وقد رجّح المحققون الرأي الأوّل؛ وذلك لوجود رواياته عنه عليه السلام في كتب الأخبار كما في كتاب إكمال الدين وإتمام النعمة للشيخ الصدوق (٧١) وغيره (٧٢).

● **النقطة السادسة**: انّه قد اشتهر بين فقهائنا القول بأن مراسيل ابن أبي عمير حجة وهي بنفس الدرجة في الاعتبار بالنسبة إلى مسانيده. والدليل الذي استدل به لذلك كونه لا يروي إلّا عن الثقات.

قال الشيخ الطوسي رحمه الله: «سوّت الطائفة بين ما يرويه محمّد بن أبي عمير، وصفوان بن يحيى، وأحمد بن محمّد بن أبي نصر البزنطي وغيرهم من الثقات الذين عرفوا بأنّهم لا يروون ولا يرسلون إلّا عمّن يوثق به وبين ما أسنده غيرهم، ولذلك عملوا بمراسيلهم إذا انفرد عن رواية غيرهم» (٧٣).

ونسب النجاشي إلى الأصحاب انهم يسكنون إلى مراسيله بعد تلف كتبه حيث كان يحدّث من حِفظه (٧٤).

وقال العلّامة المامقاني: «ان محمّد بن أبي عمير تفرّد في تسالم الكل على قبول مراسيله، وعدّهم ايّاها بحكم المسانيد المعتمدة ونحو ذلك، وإن قيل في نفر آخرين أيضاً، إلّا انّ القائل نفر، ولم يقع على هؤلاء تسالم الكل مثل ما وقع في ابن أبي عمير» (٧٥).

وذكر العلّامة الكاظمي أنّ العصابة طأطأت رؤوسها لأحاديث ابن أبي عمير (٧٦).

ولكن مع ذلك فإنّ هناك من رفض ذلك وسوّى بين مراسيل ابن أبي عمير

وغيرها في عدم الحجية، كما ذهب إلى ذلك المحقق الحلي والشهيد الثاني وصاحب المدارك [٧٧] والمحقق الخوئي [٧٨].

وقد استدلوا على ذلك:

أوّلاً ـ بالاجماع الذي ادعاه الكشي على تصحيح ما يصح عنه [٧٩].

ثانياً ـ لكون الأصحاب يسكنون إلى مراسيله [٨٠].

ثالثاً ـ بكون هؤلاء لا يروون إلّا عن الثقات [٨١].

رابعاً ـ انّا لم نجدهم رووا خبراً شاذاً وقع الاتفاق على طرحه كما يتفق لغيرهم، حتى انّه لم يوجد ذلك في مراسيلهم، فهذا يورث الاعتماد على ما رووه من الأخبار، وروايتهم له تكشف عن انّه جامع لشرائط العمل، وانّه لا مانع من العمل به، وذلك لا يكون إلّا إذا كان محفوفاً بقرائن الصدق وصحة الصدور عن المعصوم، ولازمه أيضاً كمال التثبت وشدة الاحتياط في رواية الخبر. وقد جعل صاحب التكملة هذا الوجه مؤيداً من المؤيدات [٨٢].

وليس المنشأ في هذا التوثيق أصالة العدالة في كل راوٍ إمامي كما ربما قد يتوهم ذلك [٨٣].

وهناك تطبيقات لهذه الكبرى الكلية في الفقه حيث التزم الفقهاء في مصنفاتهم بذلك، ولكنهم اقتصروا في ذلك على محمّد بن أبي عمير فقط، والظاهر انّه لا وجه للقصر عليه [٨٤].

وفيما يلي بعض التطبيقات الفقهية لذلك [٨٥]:

١ ـ ما رواه ابن أبي عمير مرسلاً في تقدير الكر بالوزن وهو ألف ومئتا رطل. وقد أفتى به كثير من الفقهاء كالشيخ الطوسي، والشيخ الصدوق حيث جعل ذلك من دين الامامية، وقال المحقق في المعتبر: وعلى هذا عمل

الأصحاب، ولا أعرف منهم راداً لها [٨٦].

٢ ـ أفتى الشيخ الطوسي باستثناء القرشية عن بلوغ المرأة إلى حد يأسها، وهو الخمسون سنة، وخصّها بأنها ترى دم الحيض إلى ستين سنة، وهو المنسوب إلى المشهور بل إلى الأصحاب [٨٧]. ودليل الاستثناء منحصر بمرسل ابن أبي عمير [٨٨].

٣ ـ عدم إجزاء ما عدا غسل الجنابة من الأغسال عن الوضوء، ولم يرد على هذه الكليّة دليل سوى مرسل لابن أبي عمير، وقد نسب الشهيد في الذكرى والمحقق في المعتبر ذلك إلى الأكثر، وعن أمالي الشيخ الصدوق انّه من دين الامامية [٨٩].

البعد الكلامي:

لا شك انّ المناخ الفكري والعقائدي الذي عاشته بغداد في القرن الثاني الهجري كان محتدماً بصنوف العقائد والآراء الجديدة التي اختلفت حولها المذاهب والفرق اختلافاً شاسعاً، وكان من بينها مسألة القضاء والقدر، وأفعال الإنسان، والبداء، وخلق القرآن، إضافة لبحوث التوحيد والإمامة، ومن هنا فإنّ مشاركة ابن أبي عمير في هذا التخصص والمجال تأتي كأمرٍ لابدّ منه وضرورة لازمة سيما مع ملاحظة ما يتمتع به من موقع علمي وإجتماعي حيث كان يمثل أحد أبرز أركان مدرسة أهل البيت عليهم السلام ببغداد الذي تجتمع إليه شيوخ الطائفة كما ورد في عبارة الفضل بن شاذان ويتحاكمون إليه ويتناظرون بحضرته في أدق المسائل الكلامية والعلمية كما أسلفنا نقل ذلك عن الهشامين ـ ابن سالم وابن الحكم ـ مع ما لهما من الجلالة والتقدم في علم الكلام.

وامّا مؤلفاته في هذا المجال فهي متنوعة، قد تطرق فيها إلى أكثر من

مسألة عقائدية مهمّة. والواصل الينا من مجموع مؤلفاته الأربع والتسعين ما يلي[٩٠]:

١ ـ كتاب التوحيد.

٢ ـ كتاب الامامة.

٣ ـ كتاب الاستطاعة والردّ على أهل الجبر والقدر.

٤ ـ كتاب البداء.

٥ ـ كتاب الكفر والايمان.

وفاته:

توفي فقيهنا المترجم في سنة (٢١٧) في حياة الامام الجواد عليه السلام ببغداد، عن عمر يقدّر ـ على فرض إدراكه للإمام الصادق عليه السلام ـ بالتسعين؛ وذلك لأنّ وفاته عليه السلام كانت في سنة (١٤٨)، ووفاة ابن أبي عمير سنة ٢١٧، فتكون الفاصلة بين التاريخين هي (٦٩) سنة فلو أُضيف لها عشرين عاماً كأقل مدة لتحمل الرواية عنه عليه السلام كانت مدة عمره ما قلناه.

وقد كان عمره وحياته صورة من صور الجهاد الرائعة في العلم والعمل والسلوك والإخلاص فرحمه الله حيّاً وميتاً.

الهوامش

(١) رجال النجاشي : ٣٢٦ . ط ـ مؤسسة النشر الاسلامي .

(٢) اختيار معرفة الرجال ٢ : ٨٥٤ .

(٣) رجال النجاشي : ٣٢٦ .

(٤) البيان والتبيين ١ : ٦١ .

(٥) انظر : الفهرست ، للشيخ الطوسي : ٢٦٦ .

(٦) اختيار معرفة الرجال ٢ : ٨٥٤ .

(٧) رسالة أبي غالب الزراري : ١٣٦ .

(٨) ذكرى الشيعة : ٤ .

(٩) جمال الاسبوع : ٢٥٩ .

(١٠) تنقيح المقال (باب الميم) ٢ : ٩١ .

(١١) مستدركات علم رجال الحديث ٦ : ٣٨٨ .

(١٢) تأسيس الشيعة : ٢٥٨ .

(١٣) معجم المؤلفين ١٠ : ١٢ .

(١٤) جمال الاسبوع : ٢٥٩ .

(١٥) اختيار معرفة الرجال ٢ : ٥٢٢ .

(١٦) المصدر السابق : ٨٥٥ .

(١٧) البحار ٤٩ : ٢٧٨ .

(١٨) رجال النجاشي : ٣٢٦ .

(١٩) اختيار معرفة الرجال ٢ : ٨٥٥ .

(٢٠) المصدر السابق .

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

(٢١) من لا يحضره الفقيه ٣: ١٩٠.

(٢٢) مشايخ الثقات ، للشيخ غلام رضا عرفانيان اليزدي : ٢٠٠.

(٢٣) انظر : من لا يحضره الفقيه ٣: ٦٦ ـ ٦٧.

(٢٤) معجم رجال الحديث ٢٢ : ١٠٥.

(٢٥) انظر : المصدر السابق : ١٢٥ فما بعد.

(٢٦) اختيار معرفة الرجال ٢ : ٨٤٠.

(٢٧) المصدر السابق : ٨١٨.

(٢٨) معجم رجال الحديث ١٤ : ٢٨٨.

(٢٩) انظر : مستدركات علم رجال الحديث ٦ : ٣٩١.

(٣٠) رسالة أبي غالب الزراري : ٣٦٨.

(٣١) جمال الاسبوع : ٢٥٩.

(٣٢) الفهرست : ٢٥.

(٣٣) انظر : رجال النجاشي : ٣٢٦.

(٣٤) الفهرست : ٢١٨.

(٣٥) اختيار معرفة الرجال ٢ : ٨٥٥.

(٣٦) المصدر السابق : ٨٥٦.

(٣٧) رجال النجاشي : ٣٢٦.

(٣٨) انظر : تعليقة المحقق الداماد على اختيار معرفة الرجال ١ : ٢٠٤ و ٣٧٨. ط ـ مؤسسة آل البيت عليهم السلام.

(٣٩) رجال النجاشي : ٣٢٧.

(٤٠) المصدر السابق : ٣٢٦.

(٤١) اختيار معرفة الرجال ٢ : ٨٥٤.

(٤٢) المصدر السابق : ٨٥٤.

(٤٣) المصدر السابق : ٨٣٠.

(٤٤) قاموس الرجال ٩ : ٤٢.

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

(٤٥) مستند الشيعة ١٠ : ١٦٢ .

(٤٦) المصدر السابق : ١٦٤ .

(٤٧) جواهر الكلام ١٦ : ٤ ـ ٥ .

(٤٨) انظر : مشايخ الثقات : ٢٠٠ .

(٤٩) معجم رجال الحديث ١٤ : ٢٨٦ .

(٥٠) رجال النجاشي : ٣٢٦ .

(٥١) اختيار معرفة الرجال ٢ : ٨٥٥ .

(٥٢) معجم رجال الحديث ١٤ : ٢٨٦ ، قاموس الرجال ٩ : ٣٥ .

(٥٣) رجال الشيخ الطوسي : ٢٩٩ و ٣٦٥ .

(٥٤) انظر : تنقيح المقال ٢ (باب الميم) : ٦٣ .

(٥٥) قاموس الرجال ٧ : ٣٥ ـ ٣٦ .

(٥٦) وسائل الشيعة ٢٦ : ٢٠٢ ، ب ٤ من ميراث الأزواج ، ح ٢ .

(٥٧) المصدر السابق ٤ : ١٥٥ ، ب ٩ من المواقيت ، ح ١٤ .

(٥٨) قاموس الرجال ٧ : ٥٠٩ .

(٥٩) مشايخ الثقات : ٦٩ .

(٦٠) قاموس الرجال ٩ : ٣٦ .

(٦١) اختيار معرفة الرجال رقم الحديث ١٠٤٥ .

(٦٢) جامع الرواة ٢ : ٥١ . تنقيح المقال ٢ (باب الميم) : ٦٤ . مشايخ الثقات : ٧٠ .

(٦٣) انظر : رجال النجاشي : ٣٢٦ .

(٦٤) مشايخ الثقات : ٧٠ .

(٦٥) المصدر السابق : ٧٢ .

(٦٦) المصدر السابق : ٧٥ و ٨٠ .

(٦٧) جامع الرواة ٢ : ٥١ .

(٦٨) تنقيح المقال ٢ (باب الميم) : ٦٤ . وانظر : مشايخ الثقات : ٨٠ حيث استقرب هذا الرأي .

(٦٩) جامع الرواة ٢ : ٥١ .

(٧٠) تنقيح المقال (باب محمّد) ٢ : ٦٤ .

(٧١) المصدر السابق : ٦٣ .

(٧٢) انظر : مشايخ الثقات : ٦٣ .

(٧٣) تنقيح المقال ٢ : ٦٣ .

(٧٤) رجال النجاشي : ٣٢٦ .

(٧٥) تنقيح المقال ٢ : ٦٣ .

(٧٦) تكملة الرجال ١ : ٣٢٤ .

(٧٧) انظر : تكملة الرجال ١ : ٣١٩ .

(٧٨) معجم رجال الحديث ١٤ : ٢٨٥ .

(٧٩) مقباس الهداية ١ : ٣٥٣ .

(٨٠) المصدر السابق .

(٨١) انظر : مقباس الهداية ١ : ٣٥٧ .

(٨٢) تكملة الرجال ١ : ٥١ .

(٨٣) مشايخ الثقات : ٢٢ .

(٨٤) مقباس الهداية ١ : ٣٥٧ .

(٨٥) انظر : مشايخ الثقات : ٢٥ .

(٨٦) المصدر السابق .

(٨٧) مستمسك العروة ٣ : ١٥٣ .

(٨٨) مشايخ الثقات : ٢٦ .

(٨٩) انظر : المصدر السابق .

(٩٠) انظر : رجال النجاشي : ٣٢٦ . الفهرست ، للشيخ الطوسي : ٢١٨ .

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى